

حالة المعابر في قطاع غزة

2015/8/31 - 2015/8/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر أغسطس 2015. يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام التاسع على التوالي، ويؤكد التقرير استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعل القيود المجحفة المفروضة على حركة سكان قطاع غزة وعلى حركة البضائع والسلع الأساسية مقبولة على المستوى الدولي، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرى التقرير أن الحصار الإسرائيلي هو العقبة الأساسية لأي عملية تنمية أو إعمار لقطاع غزة، وهو السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في القطاع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2015/8/1 وحتى 2015/8/31 (31 يوماً):

- **حركة السلع والبضائع:** لم يطرأ خلال فترة التقرير أي تغيير جوهري على الحركة التجارية، فقد استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. كما استمرت القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لإعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال بتوريد سلع محددة بعينها فقط، وهي في معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية، وقد شاب دخولها إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 9 أيام (29%) من إجمالي أيام الفترة). وقد أدى ذلك إلى:
 - نقص في عدد من السلع الأساسية، حيث سمحت سلطات الاحتلال خلال الأيام التي عمل بها المعبر، بتوريد 12,912 شاحنة، بمعدل 416 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُحِبَ مرورها 72.9% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً، علماً بأن احتياجات القطاع زادت بنسبة كبيرة نظراً للزيادة السكانية خلال 9 سنوات.
 - شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ معظمها من الأسواق، بسبب القيود التي تفرضها السلطات المحتلة على توريد مواد البناء إلى القطاع من ناحية، وفشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة من ناحية أخرى.
 - بعد مرور أكثر من 11 شهراً على سريان آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة، اتضح بشكل جلي، عجزها عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الإعمار. ففي خلال فترة التقرير تم توريد 44,220 طناً من مادة الأسمدة، و99,400 طناً من مادة الحصمة، و5,340 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 52.6% و142% و9.5% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 2.9%، و3.3% و1% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الإعمار.
 - منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 9 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,599 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 180.6 طن فقط، أي ما يعادل 51.6% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
 - استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 96 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 80 منها محملة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنec)، و3 شاحنات محملة بالأثاث، و4 شاحنات قرطاسية و5 شاحنات أسماك و3 شاحنات ملابس، وشاحنة حصائر واحدة.

• **حركة الأفراد وتنقل السكان:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً تمنع بموجبها معظم سكان قطاع غزة (1.8 مليون نسمة) من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما تحرمهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة "جسر النبي" وبعض الأفراد لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وبجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حادة بالكرامة الإنسانية. ورغم زيادة أعداد الفلسطينيين المسموح لهم بالتنقل عبر معبر بيت حانون "إيريز" خلال فترة التقرير، غير أن الفئات المسموح لها باجتياز المعبر ما زالت محدودة، ولم يطرأ أي تغيير عليها. وقد رصد المركز خلال فترة التقرير ما يلي:

- إغلاق معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام. وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,346 مريضاً يرافقهم 1,370 شخصاً من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلبت تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أغسطس لـ 270 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 155 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 5 دفعات، ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أغسطس محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهات بحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 380 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 155 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 270 شخصاً خلال شهر أغسطس، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,480 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتبتين شهرياً.
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية استخدام معبر بيت حانون "إيريز" كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، وقد قامت خلال فترة التقرير باعتقال 3 تجار أثناء مرورهم عبر المعبر.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال فترة التقرير (27 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (4) أيام فقط، تمكن خلالها 2,618 مواطن من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 3,466 مواطن، وأرجعت السلطات المصرية 138 مواطن. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين كشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة نحو 16,000 شخصاً، وذلك عدا عن آلاف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر أغسطس

المعابر التجارية

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹.

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

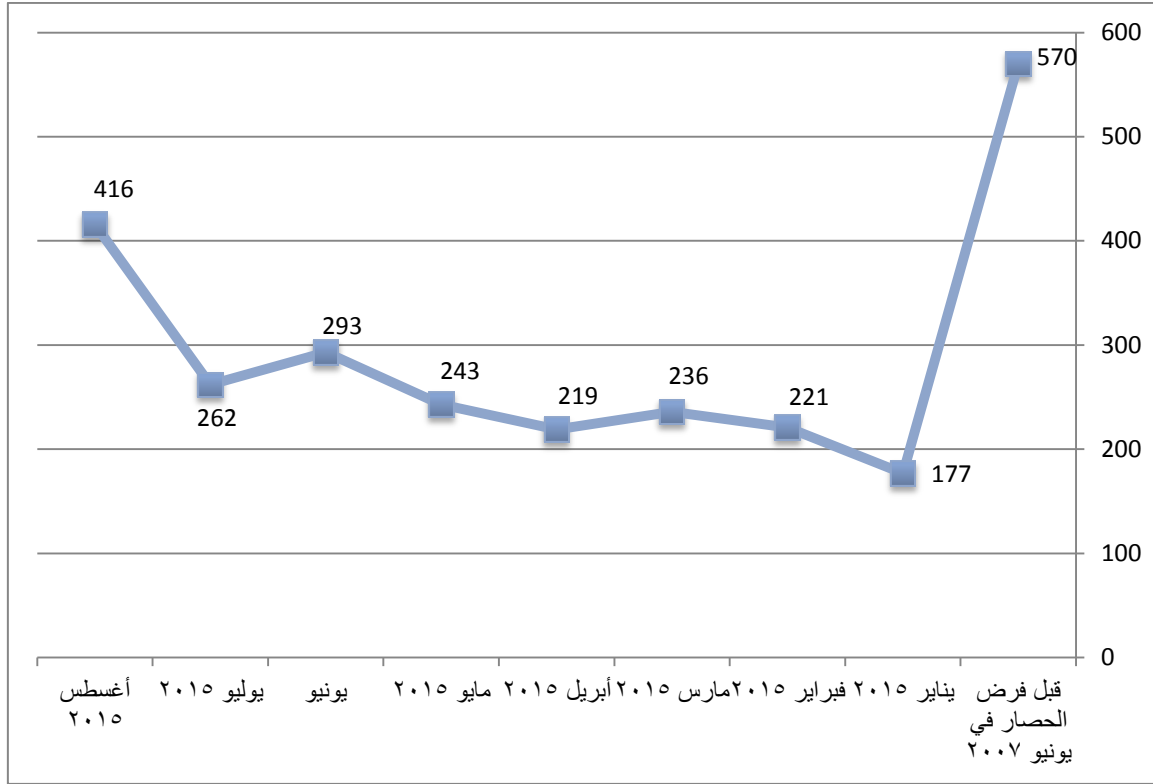
أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 يوماً (29% من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 12,912 شاحنة، بمعدل 416 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 72.9% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً².

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع منذ بداية العام 2015 مقارنة بعدها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	يناير 2015	فبراير 2015	مارس 2015	أبريل 2015	مايو 2015	يونيو 2015	يوليو 2015	أغسطس 2015
المعدل اليومي	177	221	236	219	243	293	262	416
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	31%	38.7%	41.4%	38.4%	42.6%	51.4%	45.9%	72.9%

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبى قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

² - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبّي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة الأساسية.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر أغسطس) بتصدير حمولة 96 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 80 منها حمولة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، بادنجان، كوسا، نعنec)، و3 شاحنات حمولة بالأنث، و4 شاحنات قرطاسية و5 شاحنات حمولة سمك و3 شاحنات ملابس، وشاحنة حصائر واحدة.

• الواردات

- مواد البناء

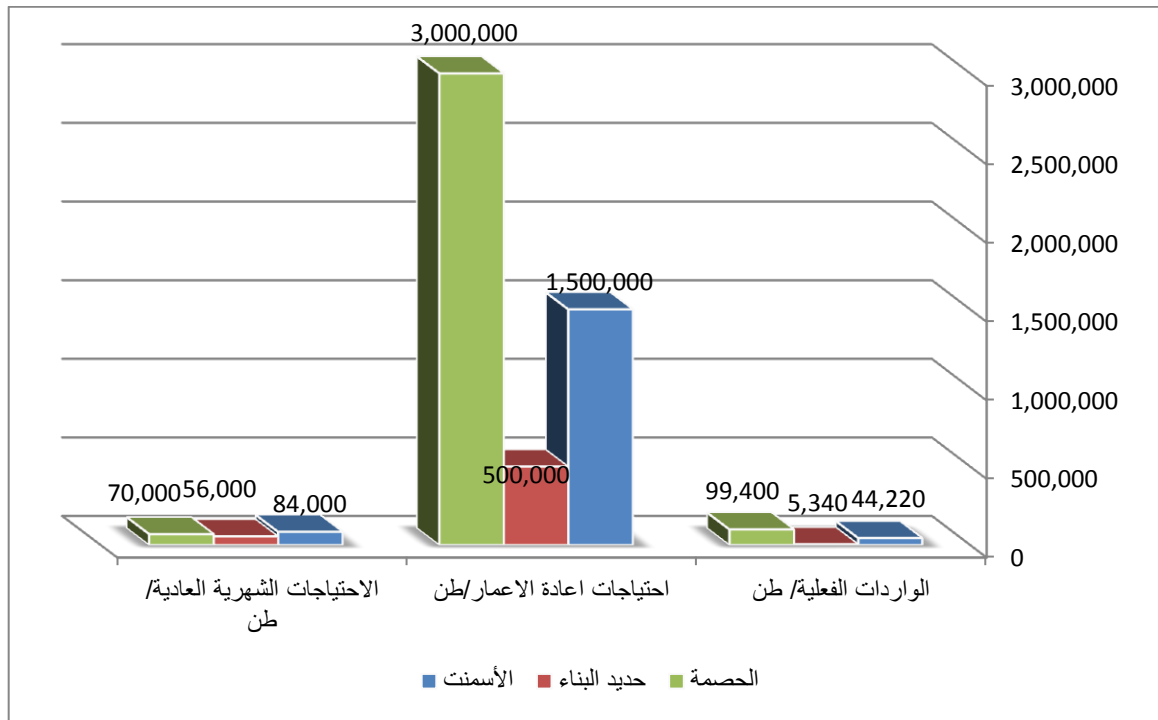
ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر أغسطس)، محدودة جداً، ولا تلبّي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. ففي خلال فترة التقرير تم توريد 44,220 طناً من مادة الأسمنت، و99,400 طناً من مادة الحصى، 5,340 طن من مادة حديد البناء وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 52.6% و142% و9.5% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 2.9%،

و3.3% و1% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد مرور أكثر من 11 شهراً على سريانها.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر أغسطس 2015 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات إعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/طن	احتياجات إعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/طن	النسبة المئوية
الأسمنت	44,220	1,500,000	2.9%	84,000	52.6%
حديد البناء	5,340	500,000	1%	56,000	9.5%
الحصمة	99,400	3,000,000	3.3%	70,000	142%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

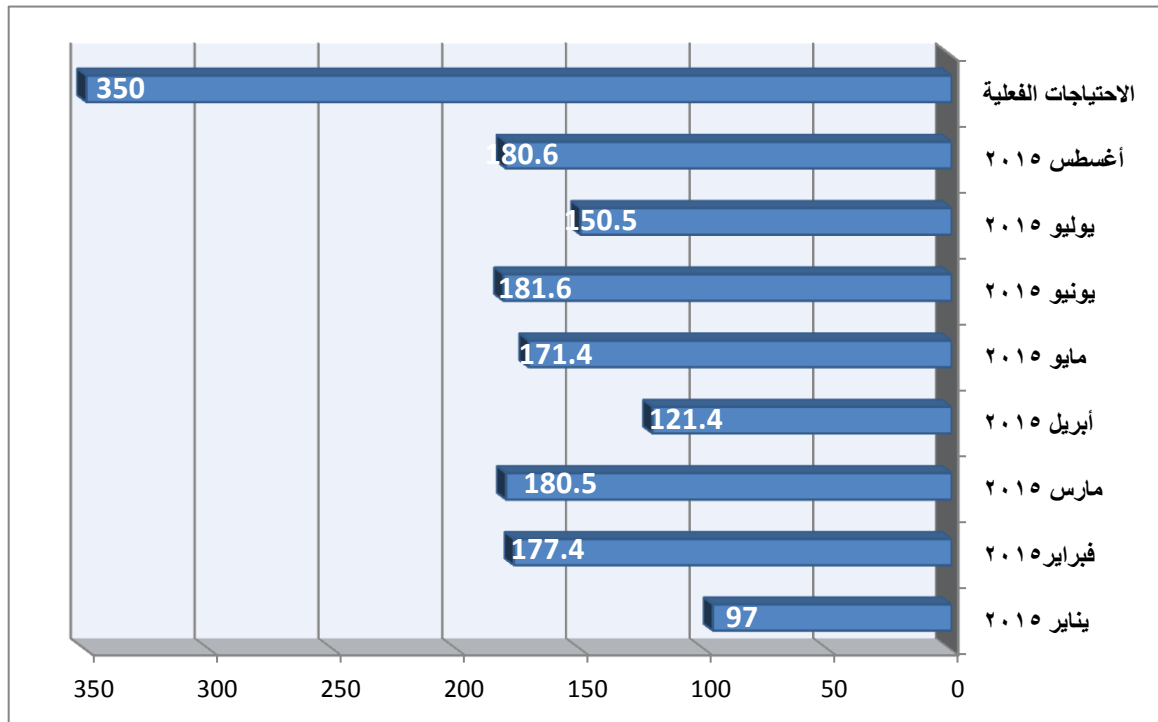


• الوقود والمحروقات

منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 9 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,599 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 180.6 طن فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 51.6% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة منذ بداية العام 2015 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يناير 2015	97	%27.7
فبراير 2015	177.4	%50.7
مارس 2015	180.5	%51.7
أبريل 2015	121.4	%34.7
مايو 2015	171.4	%48.9
يونيو 2015	181.6	%51.8
يوليو 2015	150.5	%43
أغسطس 2015	180.6	%51.6
الاحتياجات الفعلية	350	%100



وقد تم السماح خلال فترة التقرير، بتوريد 13,344,000 لتر سولار، 4,854,000 لتر بنزين، و 8,903,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المعايير المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيود مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحافيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 8 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر أغسطس) معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام. وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,346 مريضاً يرافقهم 1,370 شخصاً من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أغسطس لـ 270 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 155 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 5 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أغسطس 2015

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2015/8/3	35	--	29	ايشل
2015/8/10	74	15	43	نفحة
2015/8/17	64	17	30	ريمون
2015/8/24	72	15	40	نفحة
2015/8/31	25	7	13	ايشل

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أغسطس محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 380 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 155 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 270 شخصاً خلال شهر أغسطس، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,480 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، ويُنحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 9,422 تاجر أعبر معبر بيت حانون، كما سمحت بدخول 3,479 شخصاً لحاجات خاصة و655 من الموظفين في المنظمات الدولية، و70 من المسافرين عبر جسر اللنبي، و1,081 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

استمرار استخدام معبر بيت حانون "إيريز" كوسيلة لابتزاز سكان القطاع واعتقالهم

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية استخدام معبر بيت حانون "إيريز" كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، حيث وثق المركز خلال شهر أغسطس 3 حالات اعتقال بحق تاجر أثناء مرورهم عبر المعبر.

فوفقاً لتوثيق المركز اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على معبر بيت حانون "إيريز"، في حوالي الساعة 8:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2015/08/02، المواطن زياد محمد سعيد الكتتاني، 42 عاماً، من سكان حي الشجاعية، وهو أحد ملاك شركة عماد الكتتاني وإخوانه للتجارة العامة. جدير بالذكر أن المعتقل كان مسافر إلى إسرائيل لأول مرة لشراء مواد بناء.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، يوم الاثنين الموافق 2015/8/31، المواطن تامر أحمد محمد البريم، 36 عاماً، من سكان بني سهيلا، شرقي مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، ويعمل تاجر أعبر معبر بيت حانون "إيريز" شمالي القطاع. ووفق المعلومات التي توفرت لباحث المركز من ذوي المعتقل، ففي ساعات صباح، توجه المواطن تامر البريم، وهو متزوج وأب لخمس أبناء، ويسكن في بني سهيلا، شرقي خان يونس، ويعمل تاجر مواد بناء، إلى معبر بيت حانون (إيريز)، بعد استدعائه لمقابلة مخابرات الاحتلال على المعبر المذكور، حيث إنه يحوز على تصريح يسمح له بالسفر. احتجزت قوات الاحتلال المواطن المذكور، وانقطع اتصاله مع ذويه. وعند حوالي الساعة 8:30 مساءً، تلقى والد المواطن المذكور اتصالاً من شخص عرف نفسه بأنه من شرطة الاحتلال، وأبلغه أن ابنه تامر موقوف لمدة 24 ساعة. وفي وقت لاحق، أكدت العائلة من الارتباط الفلسطيني من اعتقال المواطن المذكور.

وفي نفس اليوم، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن كمال سلمان محمد بركة، 50 عاماً، من سكان بلدة بني سهيلا، شرقي مدينة خان يونس، أثناء محاولته المرور عبر معبر بيت حانون "إيريز" شمال قطاع غزة. وأفاد إبراهيم بركة، 20 عاماً، نجل المواطن المذكور لباحث المركز، أن والده، المتزوج وأب لعشرة أبناء، ويعمل تاجر قطع غيار سيارات، ويسكن في بني سهيلا، توجه إلى معبر بيت حانون "إيريز" بهدف السفر إلى إسرائيل لأمر متعلقة بتجارته، حيث إنه يحوز على تصريح يسمح له بذلك. احتجزت قوات الاحتلال المذكور، وانقطع اتصاله مع ذويه، وعند حوالي الساعة 7:00 مساءً، تلقى نجله إبراهيم اتصالاً من شرطة الاحتلال في سجن المجدل أبلغته خلالها أن والده معتقل لمدة 48 ساعة.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال فترة التقرير (27 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (4) أيام فقط، تمكن خلالها 2,618 مواطن من مغادرة

القطاع، فيما عاد إليه 3,466 مواطن، وأرجعت السلطات المصرية 138 مواطن. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة نحو 16,000 شخصاً، وذلك عدا عن آلاف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالموثوق الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.